المقدمة:

تُعد مهارة كتابة العقود وتجنّب المنازعات القانونية من الركائز الأساسية التي لا غنى عنها لأي ممارس قانوني أو إداري أو تجاري. تهدف هذه الدورة التدريبية إلى تمكين المشاركين من إتقان فن صياغة العقود القانونية باحترافية عالية ودقة تشريعية تضمن سلامة العلاقة التعاقدية وتقلل من فرص نشوء النزاعات.

يركز البرنامج على تعزيز وعي المشاركين بأهمية الهيكل القانوني للعقود، مع تعميق فهمهم لأحكام قانون العقود، بأنواعه المختلفة، والإجراءات المرتبطة بصياغته وتفسيره وتنفيذه. ويتضمن البرنامج تدريبات عملية، ودراسات حالة، ونماذج تطبيقية تساعد على صقل المهارات اللازمة لصياغة العقود بمختلف أنواعها، سواء كانت مدنية، تجارية، أو إدارية.

كما تتناول الدورة أبرز التحديات العملية المرتبطة بمراحل التفاوض، الإبرام، والتنفيذ، مع عرض أفضل الممارسات لتفادي الثغرات القانونية في النصوص التعاقدية. وتركز أيضاً على الوسائل الفعالة لحل المنازعات المرتبطة بالعقود، من خلال التحكيم، الوساطة، أو القضاء، بما يسهم في بناء ثقة تعاقدية قوية ومستدامة بين الأطراف.

الفئات المستهدفة:

تم تصميم هذه الدورة لتلبي احتياجات المهنيين والممارسين في الحقول القانونية والإدارية والمالية، ومنهم:

المحامون والمستشارون القانونيون في القطاعين العام والخاص.

موظفو إدارات الشؤون القانونية والمنازعات.

العاملون في العقود والمشتريات والمناقصات الحكومية والخاصة.

مدراء المشاريع ومشرفو التنفيذ.

المختصون في الشؤون الإدارية والتنظيمية.

مسؤولو الموارد البشرية والعلاقات المهنية.

موظفو الشؤون المالية والرقابية.

أعضاء اللجان التعاقدية ومراجعو العقود.

المستثمرون ورواد الأعمال وأصحاب المشاريع.

المهتمون بتعلّم كتابة العقود القانونية بشكل منهجي.

طلاب القانون والممارسون الجدد في المهنة.

المشتغلون في مجال تسوية المنازعات والتحكيم.

أهداف الدورة التدريبية:

بنهاية هذه الدورة، سيكون المشاركون قادرين على:

التعرّف على أنواع العقود القانونية وتحديد استخدامات كل نوع.

تحليل العناصر الجوهرية للعقود المدنية والتجارية والإدارية.

التمييز بين العقود المسماة وغير المسماة ضمن الإطار القانوني.

تفسير الشروط الأساسية للعقود وفهم قواعد الصياغة القانونية.

توظيف المبادئ القانونية لصياغة بنود تعاقدية دقيقة.

إعداد عقود محكمة خالية من الثغرات والالتباسات.

اكتساب مهارات الكتابة القانونية المحكمة للنصوص التعاقدية.

تقييم مواضع النزاع المحتملة داخل العقد مسبقًا.

الوقاية من المنازعات المحتملة من خلال استخدام بنود مدروسة قانونيًا.

صياغة بنود الاختصاص القضائي والتحكيمي بما يضمن حفظ الحقوق.

إدارة مرحلة التفاوض التعاقدي بفاعلية قانونية ومهنية.

صياغة البنود المالية والجزاءات التعاقدية بوضوح ودقة.

فهم الجوانب التحليلية القانونية لكتابة العقود لتقليل فرص النزاع.

معرفة المراحل القانونية لصياغة العقد وإبرامه وتنفيذه.

تصميم نماذج عقود قانونية تلائم الأنشطة والمجالات المختلفة.

إعداد بنود التحكيم، التفاوض، والتسوية البديلة للنزاعات.

تقييم العقود من حيث صلاحيتها الشكلية والموضوعية سواء إلكترونيًا أو ورقيًا.

تطبيق أفضل ممارسات الصياغة القانونية والامتثال لمتطلبات النظام القانوني المعتمد.

ضمان تطابق محتوى العقد مع أهداف الأطراف والغرض القانوني منه.

الكفاءات المستهدفة:

عبر المشاركة في هذا البرنامج، سيكتسب المشاركون الكفاءات التالية:

القدرة على كتابة العقود القانونية بلغة دقيقة واحترافية.

تحليل المشكلات القانونية المرتبطة بالعقود واستباقها.

فهم شامل لأحكام قانون العقود والإجراءات التعاقدية.

كفاءة إدارة مراحل التفاوض وصياغة البنود المتفق عليها.

استخدام اللغة القانونية الصحيحة في السياقات المختلفة.

استيعاب الشروط التعاقدية وآثار الالتزامات القانونية.

التنبؤ بمناطق الخلاف المحتملة واتخاذ التدابير الوقائية.

اختيار الآليات القانونية المناسبة لتسوية النزاعات التعاقدية.

إتقان كتابة العقود الإدارية والمدنية وفقاً للقواعد المنظمة.

مراجعة العقود نقدياً وتقديم توصيات قانونية لتحسينها.

رفع مستوى الوعي القانوني بمخاطر التعاقد ومناهج الوقاية منها.

محتوى الدورة التدريبية:

الوحدة الأولى: تقنيات العقود المدنية والتجارية

تصنيف العقود حسب طبيعتها القانونية والوظيفية.

التمييز بين العقود الرضائية، الشكلية، والعينية.

المقارنة بين عقود المساومة وعقود الإذعان.

خصائص العقود المسماة وغير المسماة.

تحليل نماذج العقود البسيطة والمختلطة.

الفروق بين عقود المعاوضة والتبرع.

دراسة العقود الاحتمالية والزمنية.

العقود التي ترد على الملكية والمنفعة.

تنظيم وصياغة عقود العمل القانونية.

ملاحظات تطبيقية على البنود الأكثر خلافًا في العقود التجارية.

دراسة حالات عملية من منازعات العقود المدنية.

الوحدة الثانية: أحكام العقود الإدارية

التعريف بالعقود الإدارية وخصائصها القانونية.

تصنيف العقود الإدارية: التوريد، النقل، الأشغال العامة.

شروط التعاقد في عقود المرافق العامة والقروض الحكومية.

دور الجهة الإدارية في الصياغة وتعديل البنود.

أهمية دفاتر الشروط والمواصفات التعاقدية.

وسائل وأساليب التعاقد: المناقصة، المزايدة، الممارسة، الاتفاق المباشر.

أنواع المناقصات ومتى يتم اللجوء إليها.

مراحل الإعداد القانوني للمناقصة.

إعداد وثائق المناقصة وضمان قانونيتها.

إبرام العقد الإداري وفقًا للأصول النظامية.

دراسة حقوق الإدارة وحقوق المقاول.

أسباب إلغاء المناقصة وآثارها القانونية.

الوحدة الثالثة: المشكلات العملية والنزاعات القانونية في العقود

قضايا الرضى في العقود وآثارها على صحة الالتزام.

التعاقد بين الغائبين والإشكاليات المرتبطة بالإثبات.

العقود الإلكترونية وحجيتها القانونية.

حالات الغلط والتدليس ومتى تؤدي للبطلان.

أثر الإكراه والاستغلال على العقد.

حدود الحرية التعاقدية والقيود القانونية عليها.

تحليل البنود الجزائية وشروط صحتها.

التفرقة بين محل الالتزام ومحل العقد.

تحديد السبب القانوني للتعاقد وأثره في النزاع.

دراسة نزاعات ناشئة عن الصياغة السيئة للعقود.

عرض حالات عملية لعيوب التراضي وأثرها على التعاقد.

دور الصياغة القانونية في الحيلولة دون تفاقم النزاع.

الوحدة الرابعة: صياغة وإبرام العقد

المراحل النظامية لإبرام العقد.

مهارات التفاوض السابقة لصياغة البنود.

بناء العقد من الديباجة وحتى توقيعه.

صياغة البنود المالية وآلية العربون.

تحديد الروابط القانونية بين المتعاقدين.

استخدام قواعد التفسير القانوني للعقود.

أسس الكتابة القانونية: الوضوح، الدقة، والاتساق.

العناصر الأساسية للعقد: الديباجة، التعريفات، البنود، الالتزامات، الضمانات.

صياغة شروط عدم التعرض، الشرط الجزائي، والاختصاص القضائي.

تحديد القانون الواجب التطبيق وحالات إنهاء العقد.

أسباب فسخ العقد أو انقضائه قانونياً.

الوحدة الخامسة: تسوية المنازعات القانونية

القضاء كوسيلة تقليدية لتسوية النزاعات التعاقدية.

التحكيم كآلية بديلة وفعالة لفض المنازعات.

الوساطة والتوفيق ودورهما في الحلول الودية.

أهمية تضمين بند إعادة التفاوض.

اتفاق التحكيم وشروطه وفق اتفاقية نيويورك.

اختيار القانون الواجب التطبيق وآثاره.

المشاكل المرتبطة بغياب المحكم وتشكيل الهيئة.

مقارنة بين التحكيم المؤسسي والتحكيم الحر.

التحكيم بناءً على القانون مقابل التحكيم وفق مبادئ العدالة.

لغة التحكيم وأهميتها في الإجراءات.

استعراض نماذج حقيقية لش

روط التحكيم في العقود المختلفة.

خلاصة وتوصيات:

تمثل هذه الدورة التدريبية منصة متكاملة لتأهيل المشاركين على المستوى المهني في مجال كتابة العقود وتفادي المنازعات القانونية. فالاحتراف في صياغة العقود هو أول خطوة نحو حماية الحقوق وتوفير بيئة تعاقدية مستقرة.

توصي الدورة بضرورة الاستمرار في تطوير الكفاءات القانونية لدى العاملين في العقود، واعتماد اللغة القانونية المحكمة في كافة مراحل التفاوض والإبرام. كما توصي باللجوء إلى وسائل التسوية البديلة كوسيلة ناجعة لتجنب النزاعات الطويلة والكلفة.

ختامًا، يُعد إدراج بنود واضحة للتحكيم، الوساطة، وشروط التنفيذ من الممارسات الأساسية التي يجب أن تتبنّاها المؤسسات في كل عقد لضمان فاعلية واستقرار العلاقة التعاقدية.